القنوات الفضائية الخاصة ودورها في تشكيل المجال العمومي
-دراسة ميدانية على تمثلات شباب مدينة معسكر-

أ/ نعيمي مليكة جامعة معسكر
أ/ بوحزام نوال جامعة معسكر

الملخص:

على ضوء نتائج الحراك العربي الذي عرفته المجتمعات وما خلفته من تغيرات في أنظمتها السياسية والاقتصادية وذلك لتطبيق سياسة الديمقراطية، فالمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات قد شهد هذه التحولات بما في ذلك النظام الإعلامي لتقليص الفجوة بين السلطة والرأي العام الذي كرسته الآلة الإعلامية سابقا لإثبات وشرعنة النظام الأبوي من خلال توجيهاته وأدوات الهيمنة التي تحكمت فيه، إذن ظهرت الحاجة لإعلام مبني على النقاشات وخلق آلية التواصل لقضايا الفضاء العمومي، فلا يمكن الحديث عن السياسة التداولية إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار التعددية وفسح المجال لمختلف أشكال التواصل، وبالتالي أصبح الرهان على القنوات الفضائية الخاصة ومدى اسهامها في تشكيل المجال العمومي الذي يمثل القوة المضادة للسلطة.

abstract

In light of the results of Arab mobility who knew the communities and the legacy of the changes in their political, economic, and that the application of democratic politics. Algerian Society like other communities have witnessed these changes , including the information system to reduce the gap between the Authority and the public who devoted media machine previously to prove and legitimize the patriarchal system through his guidance and tools of domination, which has controlled the permission was needed to inform based on the discussions and the creation of a mechanism to communicate to the issues of public space can not be talking about politics , deliberative , but if we take into account the pluralism and allow for various forms of communication and thus became a bet on private satellite channels and

the extent of their contribution in shaping the public field , which represents the force of anti- authority Cancel.

القنوات الفضائية الخاصة ودورها في تشكيل المجال العمومي

مقدمة:

لقد عرفت المجتمعات العربية الإسلامية في الآونة الأخيرة جملة من التغيرات الاجتماعية والسياسية أطلق عليها البعض تسمية "ثورات الربيع العربي" والتي كان هدفها الأساسي التحول الديمقراطي ومحاربة الفساد الإداري والسياسي الذي كان طاغيا وملاحظا بصورة جلية في هذه المجتمعات. وعلى إثر هذه الثورات نتجت مجموعة من التحولات مست معظم المجتمعات التي تسعى للديمقراطية، ومنها الجزائر التي استدعى احداث تغيير في سياستها التنظيمية الداخلية والخارجية هذا التغيير اقتضى احداث ثورة إعلامية قانون الإعلام الجديد (2012)، وذلك أن الإعلام هو الواجهة للنظام السياسي.

هذه الثورة التي استدعت فتح باب الحوار لمختلف شرائح المجتمع محاولة منها تقليص تلك الهوة بين السلطة والرأي العام، والذي لن يتحقق إلا في ظل وجود تعددية حزبية ومبدأ حرية الإعلام والصحافة اللذان كانا محتكران أو إن صح القول مرتبطان بنظام سلطوي إيديولوجي معين، مما أدى إلى فقدان مصداقية الإعلام خاصة لدى الشباب باعتباره فئة جد هامة داخل المجتمع، فهي التي تحركه وتبنيه.

ونتيجة لهذا برزت على الساحة الإعلامية الجزائرية ظاهرة التعددية الإعلامية وبروز القنوات الخاصة التي اهتمت من خلال البرامج التي تقدمها سواء السياسية منها أو الثقافية أو الترفيهية معالجة بعض الإشكالات والقضايا الراهنة، وخدش الطابوهات والمواضيع المسكوت عنها، حيث أضحت تتيح للمشاهد فرصة سماع الأخبار والمعلومات بأسرع وقت ممكن، وهذا من أجل توعيته بما يدور من حوله من أحداث ومواقف، بغية القيام بعمليتي التأثير والتغيير في آراء الجمهور، مما يسمح ويساهم في عملية صنع القرار السياسي بعدما أصبحت تعبر عن نشاط وأفكار مختلف التيارات السياسية.

فعادة ما يعمل هذا النوع من القنوات على تكوين الثقافة السياسية للجمهور، ذلك أنها غير متحكم فيها من قبل هيئة معينة كما أنها تساهم في معرفة الفرد لمختلف حقوقه (ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة)، وقد أضحت هذه القنوات تتنافس فيما بينها من أجل جلب أكثر للمشاهد والمساهمة في عملية الإدراك المعرفي للفرد والمجتمع بالقضايا الآنية، لذلك ارتأينا أن يأتي اسهامنا في المناقشات في مجال سوسيولوجيا الإعلام لنقف بشكل خاص من خلاله على ظاهرة الإعلام التي شهدت قفزة نوعية تماشيا مع التغيرات الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية.

فالإشكالية الأساسية المتعلقة بهدف الدراسة ستكون منصبة حول المجال العام وعلاقته بالقنوات الخاصة، ليقودنا الحديث عن ربط الإعلام بالسياسة فكل هذا يطرح في جملة من الإشكاليات والتساؤلات التي تحتاج إلى تفسيرات وربطها بتحليل أعمق على تمثلات الشباب الجزائري للإعلام الخاص، ودوره في معالجة قضايا المجال العام، وكما نبحث من خلال هذه الدراسة مدى اعتماد الشباب الجزائري على الفضائيات الخاصة في جلب الأخبار والمعلومات السياسية وتعزيز آليات التغيير المدني والاجتماعي؟ وما دور الخطاب الإعلامي لقناتي الشروق والجزائرية في تشكيل المجال العمومي؟ وفيما تتمثل أهم البرامج التي تنتهج هذا الهدف؟ وأي هذه القنوات لها علاقة بتشكيل المجال العمومي لدى الشباب الجزائري مع تغيير المعادلة السياسية؟

الفرضية:

ساهم الإعلام الخاص في الجزائر بقنواته الفضائية (الشروق والجزائرية) في تشكيل المجال العمومي للشباب الجزائري.

-منهجية الدراسة:

لا يغيب على أي باحث أو دارس في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية أن طبيعة البحث والإشكالية المراد دراستها لها علاقة ارتباطية بنوعية المنهج المتبع مع الأساليب والتقنيات التي يوظفها الباحث في حقل دراسته، وبما أن هذه الدراسة تدرج ضمن سوسيولوجية الاتصال هنا تطلب الأمر توظيف التقنيتين الاستمارة لرصد مدى اعتمادية الشباب للقنوات الخاصة، وما هي البرامج المشاهدة من طرف المواطن الجزائري التي تعمل على مناقشة قضاياه وانشغالاته الاجتماعية والسياسية، كما وظفنا المقابلة وذلك لتدعيم الدراسة البحثية باعتبار أن هذه التقنية نستطيع من خلالها تحرير الموضوع من سجن المعطيات الكمية وتحويل هذه الأخير إلى معالجات كيفية تسمح لنا بمعرفة خبايا الظاهرة وامتداداتها.

أما بخصوص العينة فهي تختلف باختلاف الموضوع فصحة نتائج الدراسة أو عدم صحتها يتوقف على طريقة اختيار العينة، وعند اختيارها لابد من مراعاة الإمكانيات المادية والزمنية التي يتطلبها البحث الميداني والجهد المبذول فيه. وقد اعتمدنا على العينة العشوائية في اختيار أفرادها لكونها أكثر الطرق شيوعا واستعمالا في البحوث النفسية والاجتماعية، فمجتمع البحث المتمثل في الشباب الجزائري من ولاية معسكر كأنموذج للبحث، وقد شملت عينة البحث 60 شابا تتراوح أعمارهم من 20 إلى 35 سنة. أما المقابلات فقد اعتمدنا على 12 شاب من مدينة معسكر.

-الإطار الزماني والمكاني: لقد دام هذا البحث في مدة شهر ابتداءا من 10/1/2013 إلى غاية 10/2/2013 بمدينة معسكر.

أولا: المفاهيم والأطر النظرية:

1-مفهوم الإعلام:

تجتمع مختلف المعاجم والقواميس اللغوية على أن الإعلام يعني الإخبار والإنباء، فهو عملية اتصالية بين المرسل والمستقبل تتم عبر وسائل الإعلام المختلفة سواء المكتوبة (الصحف والمجلات) أو السمعية (الإذاعة) أو السمعية البصرية (التلفزيون)، وتضاف إلى الوسائل السابقة وسائل جديدة هي الفضائيات ومواقع الإنترنت وأشكال الاتصال الإعلامي المختلفة الأخرى، فتعمل على تزويد المستقبل بجملة من الأفكار والأحداث والمتغيرات المختلفة الواقعة حوله فتؤثر فيه وتعمل على تكوين آراءه وتشكيل وعيه أي تنويره وتثقيفه.

ويعرف علماء الاتصال الإعلامي الإعلام بأنه: "بث رسائل واقعية أو خيالية موحدة على أعداد كبيرة من الناس يختلفون فيما بينهم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وينتشرون في مناطق متفرقة"[1] فهو بهذا مجموعة الجهود الموجهة لنقل وتوصيل الأخبار والمعلومات والتي عادة ما ترتكز على الصدق والصراحة والموجهة إلى الأفراد والجماهير داخل المجتمع، والتي تساعدها على تكوين آرائها.

فالإعلام إذن هو حسب العالم الألماني Autogort "التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير وروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت، لذا فعليه أن يكون صادق ومجرد من الميول والأهواء غير متحيز، قائم على أساس التجربة الصادقة متماشيا مع الجمهور الذي يتوجه إليه"[2]، والإعلام بمختلف وسائله لم يبقى الشغل الشاغل للعلماء والباحثين في مجال الإعلام والاتصال فقط بل تعدى ذلك حيث استحوذ على اهتمام المفكرين والفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسيين.

2-مفهوم الوعي السياسي:

لقد جاء في موسوعة العلوم السياسية أن الوعي هو "المعرفة والإدراك والتنبه والفهم للنفس والعالم الخارجي وللانتماء الاجتماعي[3] فهو عملية إدراك الفرد لنفسه لوظائفه العقلية والجسمية وللبيئة المحيطة به باعتباره عضوا في الجماعة، وتتعدد أنماط الوعي حسب المجال المطروح فيه، وما يهمنا هنا هو الوعي السياسي الذي يمثل الدراية بمختلف محددات الديمقراطية والمشاركة السياسية والإيمان بالقضايا القومية وإيديولوجية الحاكم وسياسته.

3-التعريف بقناة الشروق:

تعد قناة الشروق TV من بين أهم القنوات الخاصة على الساحة الإعلامية الجزائرية، وقد انطلق البث التجريبي الأول لها في عيد الثورة المصادف للأول من نوفمبر عام 2011، وكذكرى لتأسيس جريدة الشروق اليومي على القمر الصناعي نايلسات تردّد 11603 أفقي، وقد اتخذت مكتبا بالجزائر أما الانطلاق الرسمي للقناة، فكان مع بداية العام الجديد 2012، أي بعد حوالي 3 أشهر من البث التجريبي، وتبث قناة "الشروق"

مجموعة من البرامج وجملة من الأشرطة الوثائقية والتثقيفية، والفورمات المنعقدة بالجريدة في أوقات سابقة، بالإضافة إلى أناشيد وطنية وآراء المشاهدين والقراء.

4-التعريف بقناة الجزائرية:

هي قناة جزائرية خاصة تم إطلاقها على القمر الصناعي نايلسات 11393 عمودي 27500 أتلانتيك بيرد 7، انطلق بثها الرسمي ابتداءا من 05 جويلية 2012 بشبكة برامجية.

5-الفضاء لعمومي:

يعرفه "هابرماس" بأنه المجال الذي تمارس عمليات النقد والنقاش العام في المسائل السياسية والاجتماعية التي تهم المجتمع[4].

ثانيا: التعددية السياسية والتعددية الإعلامية:

إن الدارس للتاريخ السياسي والاجتماعي للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال يجد أنه قد عاش ولفترات طويلة تحت هيمنة الحزب الواحد المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني FLN، والذي يستمد شرعيته من قيادته للثورة التحريرية، ولم تبقى الجزائر على هذا الحال بل فتحت باب المشاركة السياسية، ذلك أن الدولة قد عجزت عن استيعاب القوى الموجودة داخل المجتمع لأنها قامت بغلق هذا المجال واحتكاره ما أدى إلى خنق الحريات العامة والفردية.

وقد سمحت الدولة بتجربة التعددية السياسية أي عدة أحزاب تتنافس من أجل الوصول إلى الحكم من خلال تعديل الدستور الذي تم عام **1989**، خاصة بعد تراجع حزب جبهة التحرير الوطني كحزب طليعي فشل في تحقيق التعبئة الشاملة، كذلك ما شهدته الجزائر من أزمات قوية عام 1988، مما ولد الوعي السياسي والوطني، وبهذا أصبح التوجه نحو التعددية الحزبية أمر فرضه الواقع المعاش آنذاك، وهناك من المفكرين من يرى أن "التحول هذا أمر لا بد منه فهو عبارة عن ديناميكية مرت بها جميع المجتمعات البشرية"[5].

وهكذا فإن خنق الحريات الفردية والعامة مع التضييق إلى درجة حرية إلغاء التعبير وفرض قوالب جاهزة وتأكيد أحادية متعسفة في كل شيء، يضاف إلى ذلك التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهامه كأداة اتصال هذا ما أدى إلى توسيع الفجوة بين الحاكم والمحكومين وفقدان مؤسسات الدولة لمصداقيتها[6]، وبهذا انفجرت أزمة 1988 بالرغم من أن معظم التحليلات التي قدمت لأبعاد تلك الفترة أرجعت للبعد الاقتصادي في حين أن النظام السياسي هو الحاضر بقوة.

ويمكن القول هنا أيضا أن الجزائر كانت سابقة عهدها في التحول الديمقراطي وعرفت ثورة عنيفة وكما شهدت غياب ثقافة الديمقراطية في الجزائر بفعل ميلاد عنيف للديمقراطية والذي لم يكن عن قناعة سياسية،

وانطلاقا من هذه التحليلات يمكن القول أن الجزائر من الدول الأولى التي شهدت ثورة الربيع العربي التي تشرعن في خطابها التحول الديمقراطي والسياسي.

فالجزائر توجهت نوعا ما إلى الديمقراطية التي اكتملت أوجهها من خلال فتح مجال الإعلام داخل المجتمع فالتعددية الحزبية لا يمكن أن تطبق كما ينبغي إلا في ظل تعددية وحرية الإعلام، فالجزائر وبعد مرور خمسين سنة من تبني سياسة الإعلام المسيّس والمؤدلج (إعلام الدولة) الذي فقد مصداقيته لدى مختلف فئات المجتمع خاصة فئة الشباب التي تعتبر جد هامة ذلك أنه تبنيه وتعمل على تطويره، قد فتحت باب الحوار مع الأفراد من خلال مبدأ حرية الإعلام والصحافة، واستدعى إنشاء مجموعة من الفضائيات التي يأمل من خلال جملة البرامج التي تبثها على نشر الأخبار والحل الرمزي للصراعات بنوعيها الداخلية والخارجية وذلك من منطلق الفضاء العام الذي يسمح بالحوار العقلاني والنقدي.

وبهذا فقد بدأت لعبة الديمقراطية في المجتمع الجزائري لأسباب متعددة بعضها داخلي المتمثل في "حاجة النظام إلى فاعلين سياسيين جدد لهم مصداقية وامتداد داخل الأوساط الشعبية"[7] حيث كانت البداية في عام 1989 الذي أعطى إشارة الانطلاق نحو التحول الديمقراطي بالاعتماد على التعددية الحزبية مع التأكيد على حرية الرأي والتعبير للجمعيات، الأمر الذي ولّد مع مرور عدة سنوات حرية الإعلام وهذا عام 2012.

والمادة 02 توضح ذلك "حق المواطن في إعلام كامل وموضوعي "حيث قررت الدولة رفع احتكار القطاع السمعي البصري والمادة 127 تمنح الدولة إعانة لترقية حرية التعبير لاسيما من خلال الصحافة الجوارية والصحافة المتخصصة، أما المؤثر الخارجي فقد اتخذت الدولة هذه الإجراءات كإطار إصلاحي في مواجهة ثورات الربيع العربي وتأكيد سياستها الديمقراطية.

ثالثا: الإعلام الخاص ودمقرطة المجتمع:

تعد الظاهرة الإعلامية من أكثر الظواهر الاجتماعية التي تستدعي الوقوف لدراستها وتحليلها وذلك لارتباط الإعلام واعتباره أحد ثوابت الدولة، لإرتكازه على البعد السياسي، فالنظام بحاجة إلى توضيح قراراته السياسية للجماهير لإثبات شرعيته إذن تعد الآلة الإعلامية من أبرز الوسائط لربط الصلة بين النظام الحاكم والقاعدة الشعبية (المحكوم) ومن هذا المنطلق تظهر قضية حاسمة "وهي إيديولوجية الاتصال التي تخضع لمتغيرين أساسيين هما: ملكية وسائل الاتصال – بنية النظام السياسي[8].

وإذ أردنا التوقف قليلا على قضية الإعلام في المجتمع الجزائري لرأينا أنها كانت ترتكز على النظام الأحادي (إعلام الدولة)، فبنية النظام الأحادي تركت بصماتها في تحديد آلية الخطاب الإعلامي الاتصالي والعمل على تقنينه والتي تمثلت في الامتلاك الشرعي لتلك الوسائل التي عملت على المحافظة على رمزية النظام وقمع الرأي العام الذي يفسر بوجود الهوة بين الرأي العام وأجندة الإعلام وفي إطار هذه السياسة الأحادية

التي عملت على الحفاظ على هذه الإيديولوجية ثم المطالبة بفتح آليات الحوار والتواصل بإعلام يهدف إلى المصداقية ورفع سياسة الهيمنة والتهميش.

ولعل أحداث الربيع العربي وما سنته من قوانين ومبادئ تحولية في سياسة الدولة الجزائرية وللوصول إلى الديمقراطية الشعارية التي يطمح إليها أفرادها كانت على نصوصها فتح قنوات فضائية، خاصة تبرز السلطة التداولية وكشف الحجاب عن الحياة السياسية، "فلم نعرف الحياة السياسية قبل القنوات الفضائية الخاصة، وهكذا فإن الاتصال الجماهيري وأدواته جعلته مسرحا تدور من خلاله أحداث الحياة السياسية هذه الأخيرة التي اعتبرت شكلا من أشكال التابو السياسي[9]، إذن يعد الإعلام الخاص مؤشر وفضاء لممارسة الديمقراطية وهذا ما شدد عليه الباحث MONROE PRICE بوجود صلة وطيدة بين الديمقراطية وظهورها وبين وسائل الإعلام، حيث قام بدراسة في عشرة بلدان كانت في مراحل انتقالية، فبرهن على أن "رفع القيود عن وسائل الإعلام من عوامل ظهور الديمقراطية في هذه المجتمعات، لكنه ليس شرطا أساسيا في إحداث التغيير السياسي"[10]. ولعل الشكل المقترح يوضح ذلك :

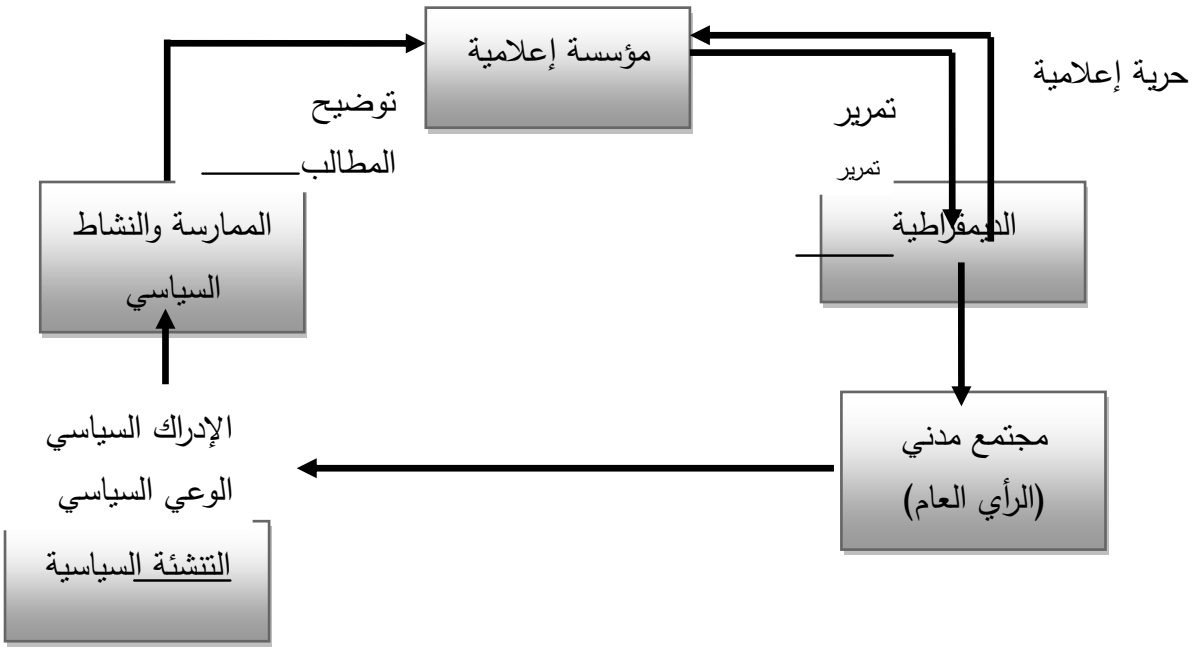

مخطط يوضح ثنائية الإعلام والديمقراطية (إعداد الباحثتين)

يوضح الشكل أعلاه ثنائية الإعلام والديمقراطية وكيف أن التطور الفكري الديمقراطي في المجتمع له تأثير إيجابي في تطوير المؤسسة الإعلامية، هذه الأخيرة التي بدورها لها أثر كبير في انتشار الحريات الديمقراطية لدى المجتمعات ذلك عن طريق ترك الفرصة للتعبير عن آرائها بكل شفافية، هذه التي أدت إلى خلق مجتمع مدني أو ما يسمى بالمجال العمومي أو على حد تعبير هابرماس البراديغم الجديد، حيث أصبح له فضاء

يمارس فيه جلّ انشغالاته الأمر الذي أدى إلى إدراكه ووعيه السياسي ما عمل على مزاولة المواطن الجزائري بطريقة غير مقصودة للعمل السياسي الذي يتجسد في خلق ما يعرف بالمعارضة السياسية، هذه التي بدورها تعرض مطالبها في مؤسسة إعلامية حرّة.

وهكذا فإن العلاقة بين الديمقراطية والإعلام هي علاقة تداخل فالكل يؤثر في الآخر، وتبقى المؤسسة الإعلامية الوسيط بين الديمقراطية وحرية الرأي العام، وهذا ما يؤكد عليه **Ross Howard** بقوله "الحرية هي أن يستطيع الشعب أن يتكلم، والديمقراطية هي أن تستمع الحكومة أما الصحافة فهي الرسول بين الاثنين"[11]. ومن هنا نستنتج أن الإعلام الخاص يحمل رهان تشكيل الفضاء العام الذي يسعى إلى عقلنة المسار السياسي للدولة، والتي تبرز في علاقة وظيفية مع قيم السيادة والمواطنة فيبقى الاتصال السياسي هو المحرك للفضاء العمومي وللديمقراطية.

إذ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية للإرادة غير اصباغ مشروعية على ممارسة السلطة السياسية، وذلك لربط مشروعية الدولة باحترام السيادة الشعبية[12]، وهكذا يفتح الوصف البنيوي للمسار الديمقراطي في المجتمع نحو بناء مفهوم معياري للدولة، وفي هذا الإطار ينبغي التوقف على جملة من التساؤلات في مقدمتها استطاعة القنوات الفضائية الخاصة في الجزائر بتشكيل فضاء عمومي يمثل السلطة المضادة للنظام، وهل الإعلام الخاص في الجزائر يسمح بحوار عقلاني حول قضايا الشأن العام وفك الصراعات لمعالجة قضايا الفضاء العام.

رابعا: الإعلام الخاص وسوسيولوجيا التغيير:

عندما نتحدث عن أسباب الثورات الربيعية في العالم العربي الإسلامي فنجد أنها لم تولد من فراغ، إنها حسب ما ذكره الباحث "عبد الغني عماد" من خلال مقالته المعنونة بـ "نحو قراءة سوسيولوجية للثورات العربية" هي الانفجار النوعي المترتب على الفشل الكمي المتراكم بفعل سياسات الأنظمة على المستوى التنموي والتربوي والسياسي، ذلك أن الأفراد كانوا يعانون من التهميش وفساد مختلف السياسات وانتهاك الحريات حيث كانت هذه المجتمعات تعيش حالة الأنوميا والاضطراب في مختلف الميادين والقطاعات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

ومن جملة الإفرازات التي خلفتها ثورة الربيع العربي في المجتمع الجزائري والتي استدعت التحول الديمقراطي، وفتح الحوار مع مختلف شرائح المجتمع فجل هذه السياسات أدت إلى إحداث فعل تغييري والتي مست مختلف الميادين، وفي مجال الإعلام خاصة القنوات الخاصة التي من المفترض أن تكون أيقونة المجتمع والتي كان من المعتقد أنها سوف تقوم بطرح هذه المواضيع بطرق شتى، إلا أن الواقع غير ذلك فبالرغم من الحرية الإعلامية للعديد من القنوات إلا أننا نجدها دائما مسيّسة حيث اهتمت بنقل الأحداث والمتغيرات دون الاهتمام بالتعليقات والنقاشات حول الربيع العربي.

وهذا يظهر من عدم استضافتها لمحللين سياسيين لتقديم قراءة لهذه الثورة خوفا من عدوى الربيع العربي مع عدم التعاطف مع الشعب، إلى جانب تركيزها على آراء الشباب الجزائري وتطلعاته لتمس نبضه، تجنبا من إحداث ثورة، وهذا من خلال تبني استراتيجية وهي فتح الحوار للفئات المهمشة بالتعبير عن معاناتها ومثال على ذلك استضافة الشباب (الحراقة)، الذين مرروا رسالتهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي وذلك لاستنطاق الرأي العام، وبهذا فإن هذه القنوات قد اهتمت بالجانب اللامفكر فيه عبر رسالتها الإعلامية، لكن من جانب أخر جعلت هذه القنوات والحصص الإعلامية التي اهتمت بهذا المجال من توضيح هذه الفئة الغير المسيسة جعلوا منهم وكأنهم ضد حركة أو بنية سياسية ما، وبالتالي فإن التلفزيون بدل من يكون مسجل للأحداث أصبح أداة لخلق الواقع.

وهذا لربما راجع حسب ما ذكره الباحث الفرنسي "بورديو" وهو كيف يمكن للصحفيين بكل نياتهم الحسنة والساذجة مدفوعيين بمصالحهم الشخصية التي لا يهمهم غيرها في المحل الأول بافتراضاتهم المسبقة وبلا وعيهم الكامن من أن ينتجوا تأثيرات عن الواقع وتأثيرات في الواقع كما يمكن أن تصبح هذه التأثيرات كارثية[13]. فبالرغم من تجربة الإعلام المتعدد داخل المجتمع الجزائري التي تبقى وإلى يومنا هذا خطوة نحو الديمقراطية المرجوة، وفي نفس الوقت تجربة تتسم بالمحدودية في رسم البرامج الإعلامية ما أدى إلى فقدان مصداقية الإعلام الجزائري مرة أخرى لترتبط بهذا عادات مشاهدات المواطن الإخبارية والسياسية إلى يومنا هذا بقناة "الجزيرة" و"العربية".

وهذا يعود لارتباط هذه القنوات الفضائية الخاصة في الجزائر بالنظام السياسي حسب المادة 127 من قانون الإعلام الجديد الذي ينص على أن الأنشطة الإعلامية التي يمتلكها معنويون أو يمتلكها أحزاب سياسية أو جمعيات معتمدة يخضعون للقانون الجزائري.

ومن هنا نستنتج أن الفاعلين (الإعلاميين) في هذه القنوات بما فيها قناة الشروق قد اختزلوا القضية الإعلامية في بؤرة تم من خلالها استغلال الفاعلين (الفئات المهمشة) التي كانت متوقع منها القيام بحركات احتجاجية، وذلك كله في سياسة كبح الفعل الثوري وتغطية على الفراغ السياسي التي نعيشه في المرحلة الراهنة. كما تعود حصر الأنشطة الإعلامية في القضايا الترفيهية والاجتماعية بامتناع الصحفي من حق رصد الوصول للخبر إلا في حالات الآتية حسب المادة 84 عندما يتعلق الأمر بسر الدفاع الوطني كما هو محدد في التشريع المعمول به:

-عندما يمس الخبر بمأمن الدولة أو السيادة الوطنية.

-عندما يتعلق الخبر بسر اقتصادي استراتيجي.

-عندما يتعلق الخبر بسر البحث والتحقيق القضايا.

كما يمكن فشل تلك القنوات في احداث تغيير وتشكيل مجال لمناقشة قضايا الرأي العام هو إلمام تلك القنوات بالأوديمات وهو مقياس نسبة الإقبال التي تتمتع بها القنوات التلفزيونية، وهذا ربما يفسر اهتمام هذا النوع من الإعلام بالمتفرقات أو المواضيع الخارقة للعادة عل حد تعبير "بورديو" التي تثير مشاهدة المواطن الجزائري وبالتالي هذه الإستراتيجية المتبعة من جل القنوات لرفع الأوديمات وفق لاعتبارات الربح التجاري، وبالتالي يصبح الفعل التجاري يتحكم في الفعل الإعلامي الثقافي والسياسي.

خامسا: تمثلات الشباب الجزائري للإعلام الخاص ودوره في نشر الوعي السياسي:

نحاول من خلال هذه الدراسة التركيز على فئة الشباب باعتباره الأكثر تفاعلا مع البيئة السياسية، وهي أهم عنصر من عناصر التجديد في النسيج السياسي والاجتماعي، من هنا ينبغي الوقوف على جل التمثلات والأطر التي تحملها هذه الفئة عن المؤسسة الإعلامية الخاصة ومدى مساهمتها في نشر الوعي السياسي وبغية الوصول إلى ذلك وجب معرفة مدى مشاهدة الشاب الجزائري لقناتي الجزائرية والشروق باعتبارهما موضوع الدراسة.

1-نسبة المشاهدة:

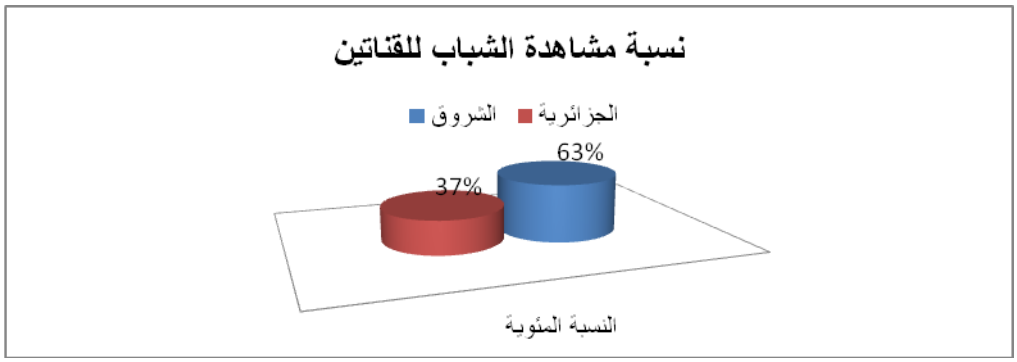

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن نسبة 63% من الشباب المبحوث يشاهد ويفضل قناة الشروق، ونسبة 37% منهم يشاهدون قناة الجزائرية، وهذا لربما راجع إلى أقدمية قناة الشروق مع قوة طرحها للبرامج سواء السياسية أو الاجتماعية أو لارتباطها بالصحافة المكتوبة (جريدة الشروق)، أي من مجرد إعلام مكتوب إلى قناة مرئية، وذلك لتأكيد الصورة على المشاهد. وفي هذا الإطار ركّز المبحوثين على بعض برامج القناتين التي يتم مشاهدتها والتي تم رصدها فيما يلي:

نوعية البرنامج	قناة الجزائرية	قناة الشروق
برنامج اجتماعي	دراما الأيادي البيضاء	عمارة الحاج لخضر
برنامج ترفيهي	قهوة القوسطو	الزهر مكانش
برنامج سياسي	دزايرنا	هنا الجزائر
برنامج ثقافي	الفهرس	عد النجوم

2-تحليل البرامج:

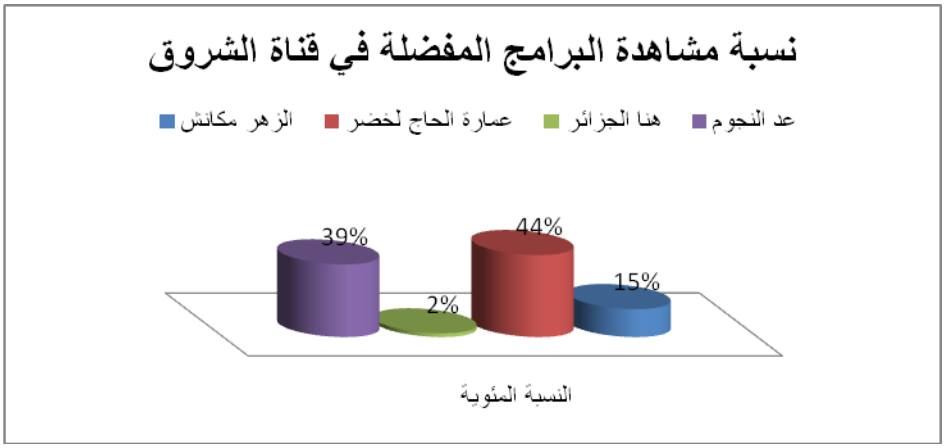

بدأت القناة بطرحها الجريء للمواضيع مثل قضية انتحار أطفال الجزائر، وموضوع الملاهي الليلية الجزائرية وإقامة الحفلات في ليالي رمضان، إضافة إلى خدش الطابوهات، كما نجد برامج لمساعدة ومواساة المعوزين كبرنامج اليد الممدودة، وحصص تحاكي مشاكل المواطن داخل المجتمع بعنوان "هنا الجزائر" من تقديم "ليلى بوزيدي" الذي اعتبر فريد من نوعه لأنه يعالج قضايا برؤى جزائرية من محللين ومسئولين مع ترك فرصة للمواطن بطرح معاناته، فهكذا سمحت المحطة للمواطن بإدلاء آراءه السياسية وانتقاداته للنظام، حيث صرح المبحوث ذو 32 سنة وهو أستاذ جامعي: "لقد كانت السياسة من المواضيع التي لا يمكن الحديث عنها، وما يلفت انتباهي خاصة موضوع مصداقية المجاهدين وتزوير الملفات من أجل الحصول على الامتيازات التي تقدمها الدولة"، وبهذا فقد استطاعت القناة نقل انفعالات المواطن وتفريغ ما في جعبته.

كما استطاعت هذه القناة من خلق ما يعرف بالاتصال السياسي الذي يضم الفاعلين السياسيين والرأي العام مع رجال الإعلام والصحافة، وهي بهذا أصبحت أداة فاعلة في تحليل النشاط السياسي وفي نفس الوقت

أصبحت تدرج في إطار العملية السياسية ما أدى بالضرورة إلى ممارسة حرية الرأي والتعبير اللذان يعتبران حقا من حقوق المواطنة، وبالتالي من مؤشرات السير نحو الديمقراطية.

وحسب بعض الدراسات فإن المشاهد العربي يلجأ للتلفاز بالدرجة الأولى من أجل الترفيه ذلك بغية الهروب من الواقع المعاش، ولأجل ذلك تعمل القنوات الفضائية على إنتاج بعض البرامج الكوميدية، وهذا ما اتخذته قناة الشروق في منهجها الإعلامي حيث قدمت عدة برامج ترفيهية مثل "الزهر مكانش" هذا الذي يحكي قصة فتاة تعاني من نقص الحظ في حياتها. كذلك برنامج "عمارة الحاج لخضر" والذي يدرج في إطار ترفيهي اجتماعي يعكس واقع الأسرة الجزائرية.

ومن خلال الرسم البياني نجد أن العينة تميل إلى البرامج الترفيهية ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية

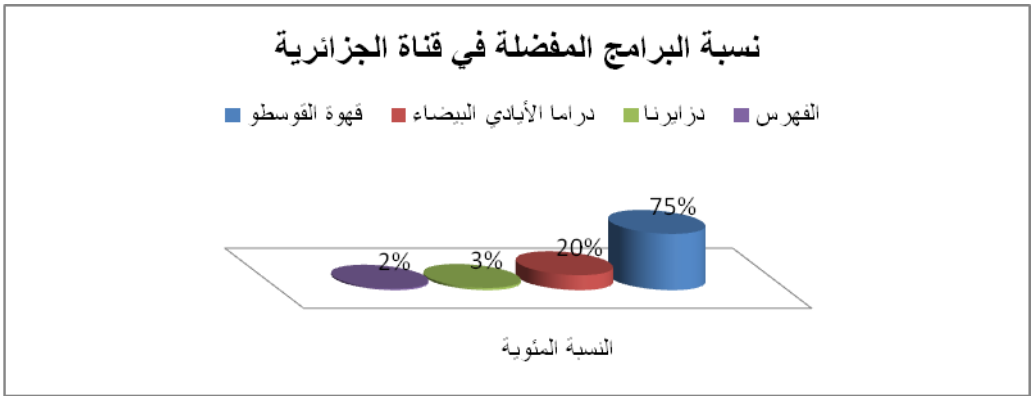

من خلال الرسم البياني نؤكد مرة أخرى أن الشاب الجزائري يميل إلى البرامج الترفيهية وهذا بنسبة 61% من مجموع العينة والذي يستضيف مواهب وقدرات من الشباب الجزائري، هذا الذي بدوره يطرح ويعالج مواضيع بطريقة فكاهية يتم من خلالها إدخال مواقف تهكمية تبث بطريقة ضمنية غير مباشرة سواء على المسئولين أو الممثلين... إلى غير ذلك، ونسبة 20% تشاهد برنامج دراما الأيادي البيضاء الذي يعالج قضية المرأة العربية ووضعيتها الاجتماعية في المجتمعات العربية التي تعيش إلى يومنا هذا بين شقي الحداثة والأصالة، كذلك برنامج دزايرنا بنسبة 3% والذي يمرر قضية الثورة التحريرية والتعريف بالشهداء والمجاهدين.

3-أبعاد البرامج:

تسعى كل قناة من خلال رسالتها الإعلامية المترجمة في مجموعة من البرامج المتنوعة إلى جملة من الأبعاد سياسية كانت أم اجتماعية أو ترفيهية وانطلاقا من استنطاقنا لإجابات المبحوثين يتضح لنا ما يلي:

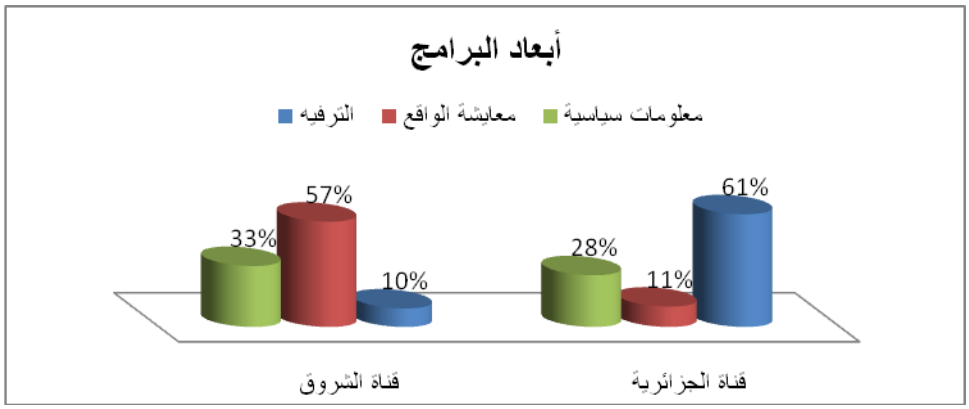

نلاحظ أن الشاب الجزائري يتجه في مشاهدته لقناة الشروق التي تطرح مواضيع وقضايا اجتماعية تحاكي وتلامس الواقع المعاش في حين أن نسبة 33% من مشاهدين قناة الشروق بهدف رصد الوقائع وإدراك الواقع السياسي التي تتجسد من خلال طرح اشكاليات المواطن والشاب الجزائري كالبطالة والحرقة..... وغيرها من الأزمات والأحداث السياسية مثل قضية "تيغنتورين" وقضية الفساد الإداري، هذا ما يؤدي بنا إلى القول أن القناة تسعى في مخططها الاستراتيجي إلى نشر المعرفة السياسية وتبيئتها، ما أدى إلى بروزها كقوة إعلامية متفتحة.

حيث صرح أحد المبحوثين المستوى جامعي أنه بفضل هذه القناة أصبحنا نتحدث عن كل ما ينبغي الحديث عنه من سياسة وإستراتيجية الدولة في التعامل مع قضايا المجتمع مثل قضية اختطاف الأطفال والعمليات الإجرامية المرتكبة في حقهم، إضافة إلى طرح الانتقادات للسياسات المتبعة من طرف السلطة، وبهذا استطاعت قناة الشروق إخراج المجتمع من قوقعة الخوف والإتكالية والقبول بأحادية الرأي ليرسم له خريطة ذات نظام سياسي ديمقراطي يمكّن لهذا الشعب رؤية نفسه من خلالها.

لكن هذا التطلع لوجود مجتمع مدني بمختلف مؤسساته ما زال مرهونا بإرادة الشعب للسير نحو الديمقراطية، وهذا ما أكده "Macleod" أن ثمة علاقة ارتباطية بين التطور الضخم لوسائل الإعلام (الاتصال الجماهيري) وبين المعرفة السياسية[14]، وبهذا فإن الشاب الجزائري يمارس بطريقة أو أخرى العملية السياسية التي تتجسد من خلال تمرير رسالته النقدية للفاعلين السياسيين.

أما قناة الجزائرية نلاحظ أن لها بعد ترفيهي اجتماعي أكثر منه سياسي حسب تمثلات العينة، وذلك من منطلق أن جل البرامج التي توظفها في القناة تسعى إلى الحفاظ على الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع

الجزائري خاصة في ظل العولمة الإعلامية وهذا بهدف الحفاظ على النسق القيمي المجتمعي وأن بعدها السياسي يظهر في الأخبار الرسمية لا غير خاصة مع غياب التحليل وتوظيف المثقف العضوي.

4-الإعلام الخاص والوعي السياسي:

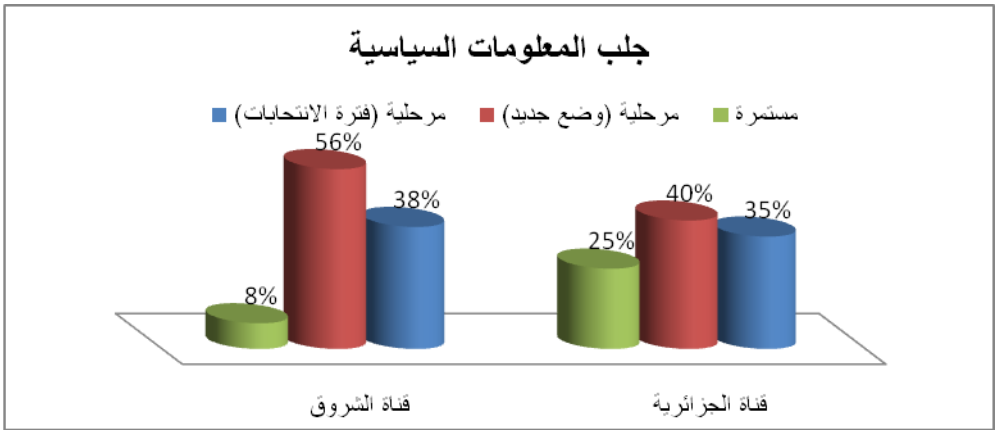

نلاحظ من خلال المخطط البياني أن نسب مشاهدة الشباب لقناتي الشروق والجزائرية تبقى مرحلية تتعلق إلى حد ما بفترة الأحداث السياسية خاصة فترة الانتخابات.وهذا ما يؤكد عليه "روس هاورد" Ross Howard من المعهد الكندي للإعلام والعلوم السياسية والمجتمع المدني أن الرسالة الإعلامية قد حولت الإعلام إلى أكثر القوى نفاذا وتأثيرا في العمليات السياسية وعلى رأسها العملية الانتخابية التي يجري تقديمها لصنع صورة لها من الخارج تكون سهلة الإدراك وتكون الموضوعات الإعلامية حلقة وصل بين الحكومات وممثلي المجتمع المدني في مرحلة اصدام ويناط بالإعلاميين والمراسلين مسؤولية تزويد المواطن الناخبين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرار في عملية الاقتراع[15].

لكن ما نجده على هذه القناتين أنها تقوم باستضافة المرشحين وعرضهم لبرامجهم الانتخابية دون تقديم قراءة نقدية لها، حيث يظهر للمشاهد على أنه شيء إيجابي في حين أنه لا يمكنه من معرفة موقفه من النظام السياسي ومن هذه الأحزاب، وهذا الذي يجعله في حالة اغتراب سياسي وتائها وبالتالي لا يترجم هذا يوم الانتخاب. هذا بالإضافة إلى الأحداث السياسية الجديدة أو المرورية مثل تغيير أعضاء الحكومة، الدستور.... وغيرها.

والحوارات التي تقام بين السياسيين حيث نجد أن هذه البرامج التي تبثها هذه القنوات تعطي للمشاهد انطباعا أنها تقوم بدور المحاسبة ومساءلة السياسيين، وخاصة البرامج الحوارية في حين أن كل ما يحدث خلال هذه الطاولات الحوارية هو نوع من الترفيه السياسي لا غير وهذا كله يرجع إلى عدم فعالية هذه المقابلات والحصص الذي أساسها ضعف المستوى المهني والخبرة والاختصاص لدى المراسلين والمحللين، هذا الذي يفقد

المصداقية الإعلامية في عالمنا اليوم وخاصة العربي لأننا مهما خصخصنا الإعلام وقنواته إلا أننا مازلنا مرتبطين بإيديولوجية الدولة الحاكمة.

وهذا الذي أدى إلى ضعف الثقافة السياسية في إطارها العام الواقعي وغرس الوعي السياسي لدى أفرادها حيث ما زلنا مقيدين في دائرة دون تجاوز الخط الأحمر الذي يرهبنا. فكل هذه القضايا من حق الرأي العام التساؤل عنها والذي لا يمتلك الفرصة لمعرفتها إلا عن طريق الإعلام الذي يغيب هذه المواضيع واستبدالها بمواضيع ترفيهية الذي حسب هذا القطاع تقوم برفع المستوى الفني لدى المجتمع كمسابقة الأغاني والتمثيل والمسرح لكن هي في الواقع مجرد التعبئة الإعلامية لا غير.

5-تمثلات العينة لمستوى القناتين:

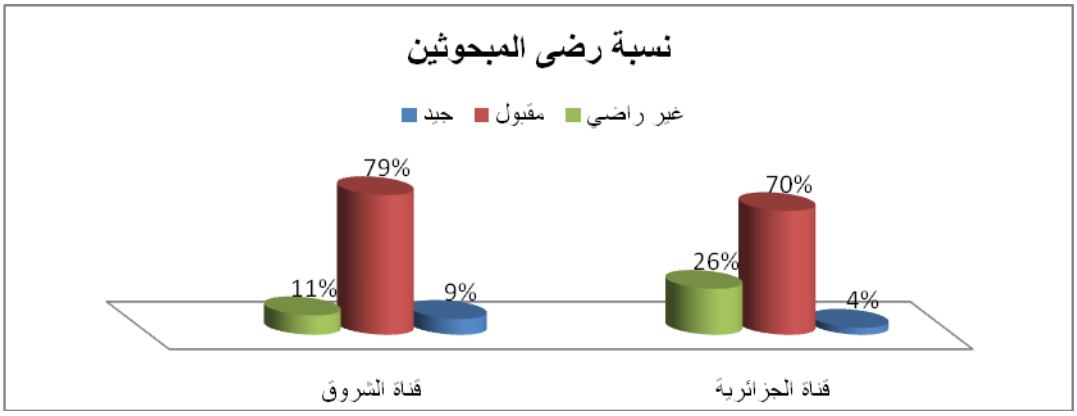

بالرغم من جل المجهودات والبرامج والسياسيات التي تنتهجها قناة الشروق والجزائرية في تطوير رسالتها الإعلامية نلاحظ قصور في تجسيد هدفها المنشود، وهذا ما نلاحظه من خلال رصد تمثلات المبحوثين والذين أقروا وبنسبة كبيرة أن القناتين لم تخرجا عن إطار القنوات الوطنية بل بقيت في شكلها المقبول، فالقناتين مهما عملتا على الترويج وإثارة الرأي العام بشعار الحرية والديمقراطية إلا أنهما بقيتا محاطة بسياج النظام السياسي التي تشربته وتشربه محلليها وصحفيو القناتين دون إحداث نقلة نوعية في الإعلام الجزائري.

وذلك لغياب الرؤيا النقدية لهذا النظام مع الميل العاطفي لهذا الأب الروحي المتمثل في جذور الدولة الجزائرية بأعضائها، هذا ما دعى إلى انتقال القناتين للتركيز على برامجها الفكاهية، وذلك لتغييب العقل السياسي الجزائري، فالإعلام الجزائري لم يتطور ليصبو كمرآة عاكسة للمجتمع وذلك أن الديمقراطية لم تتجسد في مجتمعنا بالمعنى الحقيقي لها وهذا لأن تطور الفكر الديمقراطي والممارسة الإعلامية أمران متلازمان لا يمكننا الفصل بينهما.

الخاتمة (عرض النتائج):

توصلت العملية البحثية في هذه الدراسة إلى اعتبار أن الاعلام الخاص دور فريد في تغطية الأحداث السياسية البارزة وفترة الانتقالات التاريخية ونقل المفارقات والأزمات السياسية المجتمعية، وبهذا وقفت القناتين

موقف الوسيط بين السلطة والمجتمع المدني، هذا الدور الذي يعتبر فرصة واختبار موضوعي لكشف مصداقية الاعلام الجزائري وخصوصا بعدما كان التدخل السياسي المستمر في توجيه الرسالة الإعلامية والقرار العلمي هو السمة الغالبة على هذه المهنة (مهنة الصحافة)،

كما يرى الباحث "رضوان بوجمعة": أن تجربة التنوع الإعلامي والتعددية الإعلامية في الحالة الجزائرية قد برهنت على فعلية نفعها للمجتمع وأثرها الإيجابي في وعيه ونمائه والنهوض بدور الصحافة الوطنية في الجزائر خصوصا بعد مرور مهنة الإعلامي بمراحل حساسة تدرجت به من مهنة الموظف والناطق الرسمي بسمة المدافع عن الثورة إلى مهنة الصحفي الحر في عهد التعددية الإعلامية[16]. أفاد تطور الحريات السياسية التي فرضتها التحولات الإقليمية والسياسات الأجنبية (السير نحو الديمقراطية) في دعم القنوات الفضائية التي تعمل على تغطية وتحليل الأحداث المرتبطة بالعنصر المؤثر في المجتمع وهم الفئة الجماهيرية.

وهكذا فإن التحول الديمقراطي في الجزائر هو الذي عمل على كسر الطابوهات في الممارسة الإعلامية لكن على الرغم من ذلك تبقى تجربة الإعلام الخاص في الجزائر تعاني من قصور حاد، وخصوصا ما يعرف بالإعلام الموضوعي المحايد والمتوازن الذي يدخل في سياق وشروط والمعايير المهنية لتلك العناصر (الإعلاميين) والقانون الإعلامي الذي يوضح مدى ارتباط النشاط الإعلامي الخاص بالبنية السياسية والإيديولوجية. وهكذا أصبح الإعلام الخاص في الجزائر مرتبط بالترفيه السياسي الذي يجسد في برامج قناة الجزائرية ووسيلة لإخفاء عن حالة الفراغ السياسي الذي يعيشه المجتمع الجزائري اليوم وبالتالي لا يمكن الحديث عن امكانية الوصول لإعلام موضوعي الذي يرسمه قانون الإعلام الجزائري في المادة 02 "من حق المواطن في إعلام كامل موضوعي".

أما بخصوص الإعلام وإحداث الفعل التغييري وتشكيل المجال العام فهو نتاج لتلك المؤسسة سواء بطريقة مقصودة أو غير ذلك وبالتالي ساهم في رسم معالم التغيير ونحت الوعي لدى الشباب الجزائري، الذي عاش ولفترة طويلة في إطار سيكولوجي مغلق الذي كرّسه النظام السياسي والإعلامي سابقا، هذا الذي أدى بنا إلى إعادة النظر والمساءلة عن مدى إمتثالية الإعلام الخاص للشرعية السلطوية، وكيف ساهمت ثورة الميديا في إحداث الفعل التغييري وبالتالي تشكيل المجال العمومي الذي يعبّر عن جدلية وقوة الإعلام الجزائري.

كما يبقى مبدأ الاعتمادية أكثر على قناة الشروق في تشكيل الفضاء العمومي ومعرفة السياسة التداولية من طرف الفاعلين السياسيين، وذلك من خلال الحصص الإعلامية التي تبثها تلك القناة حيث وضحت بصورة نسبية وذلك مقارنة مع قناة الجزائرية خاصة وقت الأزمات، وبهذا تبرز كمحرك إعلامي جد هام داخل المجتمع الجزائري خاصة في نشره وتأكيده على العمليات السياسية مع اشراك بعض رجال السياسة في الحصص المدرجة ومحاورة الفاعلين السياسيين.

وفي الأخير يمكننا القول أن تجربة التعددية الإعلامية قد ساهمت في المسار الديمقراطي للجزائر مع توليد الطرح الجريء لمختلف الآراء والقضايا لدى الشباب، ما أدى إلى تشكيل ثقافتهم السياسية التي هي أساس الوعي الوطني، إلا أنها لم تصبو بعد إلى الاحترافية الإعلامية ولعل ذلك راجع إلى عولمة الإعلام وضعف تطبيق الديمقراطية في المجتمع وبالتالي وصول الديمقراطية إلى مؤسساته مرهون بمدى تحقيق الديمقراطية. كما أدى الطرح المحتشم للإعلام الخاص ولاعتماده على العقلية الأوديمية وبالتالي الرصد التجاري غلب على الرصد الإعلامي.

فمن جملة النتائج التي توصلت إليها دراستنا هو أن الفضاء العام تحول إلى فضاء للتلاعب السياسي والإيديولوجي الذي يسيطر على عقول الجماهير، وبالتالي نفسر أن مستلزمات الفضاء العام مازالت تعاني من قصور وهذا يفسر غياب المجتمع المدني وضعف المشاركة السياسية للمواطن في الحياة السياسية. وهذا ما يطرحه "هابرماس" بأن: وسائل الإعلام تساهم في التلاعب بالجماهير وجعلهم مستقبليين سياسيين ومجرد مستهلكين وتحولت وظيفة الإعلامي الذي يعتبر أوكسجين الفضاء العام من اشراك الجماهير كمواطنيين سياسيين إلى مجرد وحدات مستهلكة[17]، ولهذا وجب على الاعلام الجزائري أن يساهم في صنع القرار والتأثير المباشر على المواطن الذي صار واعيا لانتمائه المطلق على أوسع ما يمكن من الانفتاحية.

قائمة المرجع:

1_ محمد كمال الدين إمام (2005)، الإعلام الإسلامي، مصر: دار الجامعة الجديدة، ص 6.

2_ محمد الصيرفي (2009)، الإعلام، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ص 10.

3_ ماهر الكيلاني وآخرون (د س)، موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص3.

4_Jurgen habermas . (1998) lintegrations .republicaine .essais de theorie politique (paris)edition fayard .p 14.

5_ سليمان الرياشي وآخرون (1999)، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 57.

6_ عنصر العياشي (1999)، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة : دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ص 25.

7_ محمد بوضياف (2010)، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر: دراسة تحليلية نقدية، سطيف: دار المجد للنشر والتوزيع، ص 6.

8 _ حميدة سميسم (2005)، نظرية الرأي العام، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ص210.

9_ المرجع نفسه، ص 166.

10 _Price Monroe(1998) .democratizing the media : democratzing the state (london) routledge randall .vickyed.pp 10- 11.

11- روس هاورد (2005)، الإعلام، الانتخابات، دليل تقرير الانتخابات كندا معهد الإعلام والعلوم السياسية والمجتمع المدني IMPACS ، مكتبة الأرشيف الكندي ، ص3.

12- أبو النور حمدي أبو النور حسن (2012)، يورغن هابرماس، الأخلاق والتواصل، لبنان: التنوير للطباعة والنشر، ص 88.

13- بير بورديو (2004)، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، تر: درويش الحلوجي دار كنعان، ص 53.

14-عزيزة عبده (2005)، الإعلام السياسي والرأي العام: دراسات في ترتيب الأولويات، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص 23.

15- روس هاورد، مرجع سابق، ص .6

16-رضوان بوجمعة (2007)، الإعلام في الجزائر (التجاذب بين المهنة والتشريع)، القاهرة: مجلة رواق عربي.

17- أبو النور حمدي، مرجع سابق، ص 195.